موضوع البحث:

حقوق الإنسان والقضايا الكبرى

الباحث :

الاستاذ كامل اسماعيل الشريف

الأمين العام للمجلس الإسلامي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

لقد احتفل العالم قبل سنتين بمرور نصف قرن على إصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكان الاحتفال مناسبة للتأمل في هذا الإعلان والظروف التي أدت إلى إصداره، وكان هناك اتفاق عام على أن الإعلان - بالرغم من المبادئ الإنسانية التي اشتمل عليها، الا ان التطبيق خلال خمسين سنة قد كشف عيوباً أساسية سوف نتعرض لها في ثنايا هذا البحث، غير أن هذه المراجعة الشاملة للإعلان تضع على المسلمين مسؤولية خاصة لإعطاء هذا الإعلان البعد الروحي والإنساني الذي يقدمه الإسلام، ولا يستطيع غيره أن يقدمه.

لقد أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة في اجتماعها بباريس في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ مبادئ إنسانية رفيعة، وأكد فيما أكده «أن كل فرد وكل مؤسسة اجتماعية سوف تهتدي بروح الميثاق كما سيحاولون إشاعة مبادئه وتعاليمها وتعزيز إحترام هذه الحقوق والحريات، بكل الوسائل الحضارية سواء كانت الحقوق وطنية أو دولية بهدف تأكيد الاعتراف بها والالتزام بمضمونها، كما أكد البيان حقوقا كثيرة للإنسان منها حق الحياة والحرية والأمن والحصانة ضد الاعتقال أو النفى الاعتباطي، وحقه في محاكمة عادلة، وكذلك حقه في التفكير والتعبير، والاعتقاد والدين، ونص على الالتزام للطبقات العاملة بحق العمل، والتأمين الاجتماعي، والعلم، والمشاركة في الحياة الثقافية في المجتمع.

وقد شجع صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على توقيع إتفاقيات دولية أخرى كالاتفاقية الدولية حول الحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كما أقرت الجمعية العامة إعلانات مماثلة تؤكد حقوق الطفل، ورفض التمييز العنصري والتمييز ضد المرأة، وهي مواثيق إنسانية لقيت وتلقى من العرب والمسلمين كل دعم وتأييد لأنها تنسجم مع التقاليد العربية والتراث الإسلامي أيما انسجام.

إن هذه المبادئ وإن كانت قد صدرت في وثيقة دولية في منتصف القرن العشرين الميلادي، إلا أنها كانت تشكل حلما جميلاً وغاية نبيلة للإنسان عبر عنها المصلحون والحكماء منذ فجر التاريخ، فقد دعا الشاعر اليوناني هوميروس في الأوديسا قائلاً: «إحترم الإنسان، وأحفظ حق الفقير»، وقد صدر على أثر الثورة الأمريكية (١٧٧٦) والثورة الفرنسية (١٧٨٩) إعلانات أكدت على أن الناس خلقوا أحراراً متساوين في الحقوق وأن هدف الدولة – أي دولة – هو المحافظة على حقوق الإنسان في الحياة والحرية والأمن والتملك، ومنع تقييد تلك الحرية إلا بحكم القانون، وبعد ضمان المحاكمة العادلة وغير ذلك من المبادئ الإنسانية والضمانات القانونية.

إن من الواضح أن الهدف الظاهري للإعلان – على الأقل – هو تسليح الإنسان ليكون عضوا فاعلاً في مجتمعه، وتأكيد حقه في الحياة الكريمة الآمنة، والافتراض بأن مجتمعاً إنسانياً يتشكل من هذا النوع من الأفراد، جدير بأن يحمل مسؤولياته في بناء عالم جديد يقوم على العدالة، والمساواة بين الشعوب، ويتضامن لحفظ سلام عالمي أكيد يحمي الإنسانية من مخاوف الدمار الشامل، وسوف يتضح لنا مع استمرار هذا البحث أنه ما من هدف إنساني تضمنه الإعلان العالمي الا وله سند في العقيدة الإسلامية، مع فارق أساسي هو أن هذه الحقوق هي جزء من حقوق الله على العباد، مما يكسبها قداسة خاصة، ويجعلها فرائض يثاب فاعلها ويعاقب تاركها.

على أن إعادة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وخصوصا بعد فترة طويلة من التطبيق تثير ملاحظات جوهرية، أولها أن الإعلان جاء يعكس المناخ الذي صدر فيه، وهو مناخ الحرب العالمية الثانية، وجاء يصور العالم الجديد كما أراده المنتصرون في تلك الحرب، أما «الإنسان» فهو الإنسان الأوروبي الذي قاسى في الحرب وناضل حتى خرج منتصرا، ويمكن أن نقدم دليلاً على ذلك أن الأمم المتحدة التي أصدرت الإعلان، كانت هي نفس المنظمة التي أصدرت قرار تقسيم فلسطين متحدية كل القيم الأخلاقية، والقوانين الدولية قبل عام واحد من إصدار الإعلان، وظل هذا الموقف يحكم سياسات الدول

الكبرى الأعضاء حتى تم تشريد الشعب الفلسطيني عن بكرة أبيه من ديار آبائه وأجداده.

والحقيقة أن الإعلان – على ما فيه من مبادئ زاهية وكلمات براقة – كما أسلفنا، لم يستطيع أن يغير شيئا من النظرة التقليدية للغرب إزاء الشعوب العربية والإسلامية، وهو ما ذهب إليه المفكر فيليب حتى في كتابه «تاريخ العرب» حيث قال: «من سوء الحظ فإن موقف الغرب وخصوصا خلال العقدين الأخيرين لم يكن يتجه لخير هذه المنطقة، حيث يوجد تناقض واضح بين المبادئ الإنسانية التي عبر عنها «بعض» المستشرقين الغربيين، والأساتذة، والدعاة، وبين الإهمال للقيم الإنسانية التي وسمت تصرفات الساسة، والقادة العسكريين، الذين ركزوا اهتمامهم على الأهداف الوطنية والاقتصادية لبلادهم ان سلوك من يسمون أنفسهم بالدول الصناعية المتقدمة، في مرحلة ما بين حربين عالميتين، انفجرتا على نطاق غير مسبوق في تاريخ الإنسان، وإن قدرة الرجل الغربي على إطلاق قوى شيطانية من عقالها، هي ثمرة لتفوقه العلمي وآلاته ، وهي القدرة التي باتت تهدد العالم كله بالدمار الشامل، ان تدخل القوى الأوروبية في الشرق الأوسط، وخصوصا سياستهم في قضية فلسطين، قد جعل ايجاد تقارب عقلي مع الغرب يفقد الأمل تماماً، ومضى البرفيسور فيليب حتى للقول : «إن أعمال الغرب قد أدت لعزل المواطن العربي، وزعزعت ثقته في أخلاق الرجل الأوروبي، سواء في النطاق الخاص أو العام».

إن كل هذه العوامل قد أدت لبروز تيار دولي واسع ينادي بضرورة إعادة النظر في المواثيق الدولية السابقة، بما فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لضمان حرية الفرد وكرامته فعلا لا قولاً، وبناء علاقات اجتماعية متوازنة، توجه التنمية نحو اسعاد الإنسان وليس خلق مناخات جديدة للاستغلال والاحتكار، وقد عكس التقرير النهائي لمؤتمر «قمة التنمية الاجتماعية» الذي نظمته الأمم المتحدة في كوبنهاجن عام ١٩٩٥م، قرارات وتوصيات بهذا المعنى، كذلك تضمن تقرير اللجنة الدولية الخاصة «بالأخلاق والجوانب

الروحية للتنمية الاجتماعية» الذي نظمته نفس الجهة في «بليد» بسلوفينيا، مبادئ مهمة عن هذه الجوانب، وكمثال لهذا الاتجاه جاء في المادة التاسعة من التقرير الختامي ما يلي: «إن التغيرات في الأفراد والمجتمعات، هي أمور ضرورية ومطلوبة، لأن الفرد والمجتمع بحاجة إلى آمال وتطلعات جديدة. إن مؤتمر كوبنهاجن قد عقد في لحظة حاسمة من التاريخ، حيث خلقت التطلعات «الطوبائية» شعورا باليأس المشروع، وحيث أصبح واضحاً أن التمسك بنموذج وحيد للتنمية، أو التقدم الاجتماعي، قد فقد مشروعيته، وحقيقته، وأخيرا حيث إن الإنسانية بحاجة لأن توجه مسيرتها على أسس جديدة».

ان ذلك يوضح بما لا يدع مجالا للشك أن الإنسانية تجتاز مرحلة جائرة تبحث فيها عن حلول لمشكلاتها، وتتحسس حجم الكارثة التي تنتظرها ان لم تصحح المسار على أسس اخلاقية، وقيم روحية.

وهذه الدعوة يجب أن تفتح آذان المسلمين وعيونهم، وتثير عزائمهم لأداء واجبهم لتقديم مبادئ الإسلام وقيمه العالية لعالم يحتاجها، ولا يمكن ان ينجو بدونها، استجابة لأمر الله القائل: ﴿ $**وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ** $**وَلَا تَكْتُمُونَهُ**﴾ ﷺ**آل عمران: ١٨٧** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ«

وقبل أن نتعرض لبعض أهم القضايا المعاصرة ونبين رأي الإسلام فيها لا بد أن نحدد حقيقة أساسية وهي أن نظرة الإسلام لحقوق الإنسان تختلف عن غيرها في ثلاث نقاط رئيسية:

١ – انها جزء من حقوق الله على العباد مما يكسبها المناعة والثبات والاستقرار.

٢ – انها حقوق تقابلها واجبات فمن قصر في الواجب ضاع عليه الحق.

٣ – أن الحقوق والواجبات هي فرائض دينية يثاب فاعلها، ويعاقب تاركها والمتنكر لها.

وبهذا الفهم الشامل نتعرض لبعض القضايا المعاصرة المطروحة للبحث لنرى رأي الإسلام فيها:

أولاً : كرامة الإنسان

لقد كان حق الإنسان وكرامته جزءاً من التقاليد العربية حتى في عصور الجاهلية وقبل الإسلام، وكانت قيمة القبيلة تقدر بمدى النجدة للمظلوم، ونصرة الضعيف، وتأمين الغريب، وإكرام الضيف وابن السبيل.

ولقد عرفت الجاهلية العربية حلفا تاريخيا يعرف بحلف «الفضول» تعاهدت فيه قبائل العرب على مواجهة الظالم، ونصرة المظلوم، وحماية اللاجئ، وقد شهد الرسول صلى الله عليه وسلم هذا الحلف وهو صبي صغير، وكان إذا ذكره امتدحه، وقال : «لقد شهدت في دار عبدالله بن جدعان حلفا، ما أحب أن لي به حمر النعم، ولو دعيت به في الإسلام لأجبت» (سيرة ابن هشام)، وكان النبي يقول: «لم يصب الإسلام حلفا الا زاده شدة» (مسند الإمام أحمد) والمقصود هو هذا النوع من الأحلاف.

وجاء الإسلام - بعد ذلك - ليؤكد كرامة الإنسان، ويضمن حقه واحترامه، عبر قوانين وتشريعات كثيرة، تناولت حماية حياته، وماله وعرضه، وحريته الفكرية، ومشاركته في الحياة العامة، ولم يفرق الإسلام بين الرجل والمرأة من حيث الكرامة، والحقوق العامة، الا في الوظائف والمسؤوليات التي تحكمها الطبائع الجسدية والنفسية لكل منهما، حتى تستقيم الأسرة والمجتمع.

وقد بنيت هذه التشريعات والضمانات على أسس عقائدية ثابتة جعلت كرامة الإنسان جزءا لا يتجزأ من الإيمان نفسه، ذلك أن القرآن الكريم يشير في أكثر من موقع، أن الله -سبحانه- خلق هذا الإنسان بيده في أجمل صورة وأحسن تقويم، ونفخ فيه من روحه، وجعله «خليفة» في الكون، وقال في حقه ﴿ $**لقد كرمنا بني آدم $حملناهم في پبر $البحر $رزقناهم من پطيبات $فضلناهم على" كثير ممن خلقنا تفضيلا**﴾ ﷺ**الإسراء: ٧٠**رضي الله عنه.

وإذا كان الله قد ضمن التكريم للإنسان فان ذلك يعني - ضمنا - أن على الإنسان أن يكرم أخاه الإنسان، وألا يعتدي عليه أو ينكر حقه، وفي القرآن الكريم آيات كثيرة تؤكد واجب المسلم في منع الظلم، والاعتداء

والحيف على الحقوق، وقال تعالى ﴿**قلْ إنّمَا حَرّمَ رَبِّيَ پفَوَاحُشَ مَا ظَهَرَ مُنهَا $مَا بَطَنَ $الإثمَ $البَغيَ بغَيرِ پحَقّ**﴾ ﷺ**الأعراف: ٣٣**رضي الله عنه وقال تعالى محذرا من عواقب الظلم ﴿ $**تُلْكَ پقُرَى" أهلَكنَاهمٍ لَمّا ظَلَموا $جَعَلنَا لمَهلُكهم مَوعدًا**﴾ ﷺ**الكهف: ٥٩**رضي الله عنه وقد أكد نبي الإسلام على وجوب تضامن المجتمع الإنساني لمنع الظلم وإحقاق الحق فقال: «إذا رأيت أمتي لا يقولون للظالم منهم، أنت ظالم، فقد تودع منهم» (مسند الإمام أحمد).

أما ما تضمنته الآية الكريمة السابقة من سيادة الإنسان على البر والبحر فهي التذكير بالقدرات الجسدية والعقلية التي ميّز بها الله الإنسان حتى يمكنه من تسخير الطبيعة وحل أسرارها، واكتشاف خيراتها وكنوزها. وتفضيل الإنسان على سائر المخلوقات الحية واضح ولا يحتاج إلى بيان، لكن الآيات تحمل الإشارة إلى أمر الله لملائكته المقربين ليسجدوا لهذا المخلوق الذي اصطفاه ربه لعبادته، وإعمار أرضه، وقد جاء هذا المعنى في آيات اخرى منها قوله تعالى :﴿ $**إذْ قلْنَا لِلْمَلائكَةِ** عليه السلام**اسجدوا لآدمَ**﴾ ﷺ**البقرة: ٣٤**رضي الله عنه .

ثانياً : العنصرية والسلالية:

وفي مجال المساواة بين الأجناس والألوان يحمل الإسلام - ببساطته - علاجاً حاسماً لمرض عضال طالما جلب حروبا طاحنة وشقاء لا يوصف لملايين البشر ونعني به العنصرية أو السلالية التي تزعم لشعب معين حقوقاً وامتيازات على سائر البشر، أو تعطي نفسها الحق في اهدار كرامة شعب آخر والنزول به الى أدنى سلم الأجناس، كما زعمت الفلسفة النازية حين جعلت الجنس الآري في قمة السيادة والتفوق، وانحدرت بغيره الى مهاوي التحقير والانحطاط، ولم يقف هذا التمييز العنصري عند النظريات الكلامية، ولكن أراد أن يفرض منطقه في علاقاته بالآخرين مما أدى للصدام واشتعال الحرب، ومن هذا القبيل أيضا نظرية «الشعب المختار» التي تبنتها الصهيونية مما وضعها في موقع الخصومة والعداء مع بقية الشعوب، ثم

ترجمت هي الأخرى نظرياتها العدوانية في احتلال فلسطين وطرد الشعب العربي الذي سكنها لأكثر من خمسة آلاف سنة.

ومع أن أدولف هتلر وأعوانه قد نقلوا النظرية السخيفة الى آفاق السياسة والحرب، لكنهم لم يكونوا وحدهم فهناك مدارس فلسفية عريقة في الغرب قامت على أساس تمجيد الجنس الأبيض واحتقار السود مثلاً وفي ذلك يقول البروفيسور اساني فاساسي في كتابه عن افريقيا «ان الكثيرين في أوروبا يقولون صراحة أو تلميحا أن اوروبا نجحت لأنها متفوقة بالسلالة، وان مسؤولية الانحطاط في افريقيا يقوم على التخلف الموروث لدى السلالة السوداء في افريقيا». وأن هذا الرأى كان يقول به مفكرو عصر النور في أوروبا مثل فولتير، وكانت، ورابيليه، لدرجة أن الفيلسوف«بيير كابان» قد اقترح قيام «مزارع آدمية» لتهجين الجنس الأسود، وبذلك «تصحح غلطة الطبيعة»(١).

فماذا يقول الإسلام في هذه القضية ؟

يعالج الإسلام قضية العنصرية من جذورها الأساسية حين يقرر أن الناس جميعا ولدوا لأب واحد، وأم واحدة، كما يقول القرآن الكريم : ﴿**خلّقّكمٍ مٌن نّفّس ُ $ّاحدّةُ ثمّ جعّلّ منٌهّا زّوًجّهّا**﴾ ﷺ**الزمر: ٦** رضي الله عنه، وقد أشار القرآن – كذلك - إلى أن النفس الأولى من تراب أو طين، أو حمأ مسنون، وكلها تشير الى البداية المتواضعة لهذا الإنسان، ونسله من بعده، وأنه لا تمايز أو تفاضل لأحد من الناس على الآخر الا بالتقوى والعمل الصالح : ﴿**إنّ أّكًرّمّكمً عنٌدّ پلّهٌ أّتًقّاكمً إنّ پلّهّ علّيمِ خّبٌيرِ**﴾ ﷺ**الحجرات: ١٣** رضي الله عنه، وتؤكد الأحاديث النبوية هذا المعنى في مثل قوله صلى اللّه عليه وسلم «الناس بنو آدم وخلق اللّه آدم من تراب» (الدارمي)، وتشمل التقوى مخافة اللّه ومجانبة السيئات، والحرص على نفع الناس واسعادهم، كما يقول حديث نبوي آخر «اذا قال جيرانك أحسنت فقد أحسنت» (ابن ماجه) وقوله

---

(١) ASSANI FASSASSI - SURSAUT DE L'AFRIQUE QU'ON ACHEVE.

صلى اللّه عليه وسلم أيضاً «تواضعوا حتى لا يبغي أحد، ولا يفخر أحد على أحد» (مسلم).

وفرائض الإسلام كلها من صلاة وزكاة وصيام وحج تدور حول تركيز هذه المعاني في نفس المسلم وتعويده عليها حتى تصبح جزءا من طبيعته، وفي ذلك يقول السيد بوسارد صاحب كتاب «انسانية الإسلام» إن المساواة تبدأ من السجود للّه الواحد ثم تصعد مع الإنسان في كل أعماله وعلاقاته، ويقول أيضاً «إن إفراد اللّه بالعبودية المطلقة لا يبقي مجالا لكي يعلو واحد على الآخر، او يستعبد انسان انساناً».

وحين وقع أحد أصحاب الرسول فيما يقع فيه كل الناس، وعيّر أحد إخوانه بلونه الأسود انبرى صلى اللّه عليه وسلم ليصده ويذكره قائلاً «انك امرؤ فيك جاهلية» وأصبح مألوفا في مجتمع المدينة الأول أن يكون من قادة الجيوش وحكام الأمصار من الطبقة التي اعتبرها الجاهليون من الموالي والعبيد، ولذلك لم يكن غريبا أن تأول الامامة الكبرى لغير العرب في بعض مراحل التاريخ الإسلامي، وأن تنتقل عواصم الدولة الإسلامية خارج الإطار العربي، ولا يمكن أن نتصور أن يحدث ذلك بالنسبة للإمبراطورية البريطانية أو الفرنسية مثلاً، حيث تصبح نيودلهي، أو كوناكري، عواصم بدلا من لندن وباريس.

ثالثاً : حقوق المرأة:

وحين يؤكد الخالق في كتابه المنزل على كرامة النوع الإنساني فهو تكريم عام لا يستثنى منه أحد، «فالنساء شقائق الرجال» (الترمذي) كما يقول نبي الإسلام صلى اللّه عليه وسلم، وكذلك القرآن يقول ﴿$**لّهنّ مثّل پّذْي علّيهّنّ بٌالمّعّروف**﴾ ﷺ**البقرة: ٢٢٨**رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وحين كانت المرأة في الجاهلية العربية جزءا من متاع الرجل يرثها الأبناء فيما يرثون من المتاع، وكانت المجامع تعقد في أوروبا للبحث في روح المرأة وهل تعتبر من البشر، جاء الإسلام يرفع من قيمتها، ويؤكد حقوقها، وفي ذلك يقول نورمان دانيال في كتابه القيم «الإسلام والغرب» : «ان حقوق المرأة في الإسلام تناقش – عادة – في الغرب من زوايا السيطرة والاستعباد وحياة الحريم، ومع ذلك فإن الإسلام

كفل حقوقاً أكثر للمرأة مما احتوته قوانين «أملاك النساء المتزوجات» التي لم تصدر في إنجلترا الا في عام» (١٨٦٠).

والواقع حين يتحدث الكاتب المنصف عن نظرة الغرب الظالمة للإسلام فانما يعكس تراثاً طويلاً من العداوة يختلط فيها الجهل مع التآمر المقصود، ذلك أن دوائر معينة أدركت أن من المستحيل مواجهة الإسلام على أرضية العقل، والمنطق، والحجج العلمية، فلم يجدوا أمامهم الا اسلوب السخرية، والتهجم العشوائي، وهو أسلوب قديم أشار اليه القرآن الكريم في قوله: ﴿ $**قَّالَ يِّذُيِنَّ كَفَّرِوا لا تَّسَمَّعِوا لِهَّذَّا يِقًرآنُ $الَّغَّوا فُيهُ لِّعَلَّكُمٍ تَّغَلُبِونَّ**﴾ **فصلت: ٢٦**.

وفي ذلك تقول السيدة عائشة ليمو «ان جهل الغرب بالعالم الإسلامي هو جهل مطبق، ولكن اذا كان هناك قضية تظفر بقدر أكبر من الجهل والتحريف فهي قضية المرأة، ووضعها الحقيقي في المنظور الإسلامي»، ثم طرحت الكاتبة نماذج من الأسئلة الساخرة التي تطلق في الغرب عن المرأة المسلمة، لتنتهي للقول : «ان الافتراض الذي يكمن وراء تلك التساؤلات هو زعم دون أي أساس من الحقيقة العلمية»(١).

إن مشكلة الغرب الحقيقة في قضية المرأة كما في غيرها من القضايا، انه يتذبذب بين التطرفات الجامحة، فقد كانت النظرة للمرأة نظرة دونية عبر عنها فلاسفة اليونان وخصوصا أفلاطون كما يقول رابيليه «انه لم يقرر في أي طبقة يضع المرأة، في طبقة الحيوانات العاقلة، أو الوحوش العجماء، ذلك لأن الطبيعة وضعت فيهن حيوانا يختلف عن الرجل»(٢). وقد ورثت الحضارة الغربية هذه النظرة الدونية لفترة طويلة، وحين أرادت التخلص منها وثبت للتطرف المقابل حتى بتنا نسمع عن الحركات النسائية الأخيرة التي تبلورت في مؤتمر القمة في بكين تحت عنوان «تسليم السلطة للمرأة» (EMPOWERMENT OF WOMEN).

(١) عائشة ليمو : دراسة في «تحديات الإسلام» المجلس الإسلامي الأوروبي

(٢) رابيلية : الكتاب الثالث.

وفي مقابل ذلك أخذ الإسلام الموقف المعتدل من البداية، فأكد كرامة المرأة واعترف لها بحقوقها كابنة وزوجة، ووالدة، ثم فتح لها ميدان الحياة العامة، بما يتفق مع خصائصها، وملكاتها دون تعسف أو ابتذال، حتى تؤدي دورها الأول في ايجاد منزل مستقر ومجتمع صحي فاضل.

رابعاً : حقوق الأقليات:

كانت الشريعة الإسلامية أول من ضمن حقوقاً واضحة للأقليات الدينية والعرقية في المجتمع المسلم، لقد أكدت لهم حقوق التملك والعمل، وأصبح ولي الأمر المسلم مسؤولا عن حماية أموالهم وأعراضهم أسوة ببقية المواطنين، وهذه التشريعات - أيضا - متصلة بجذور العقيدة الإسلامية، التي تعترف بكل الأديان السماوية وتحترم أنبياءها وكتبها المقدسة، فقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى : **﴿لا نفرق بين أحد من رسله $قالوا سمعنا $أطعنا غفرانك ربنا $إليك پمصير﴾ﷺالبقرة: ٢٨٥** رضي الله عنه

وجاء أيضاً في قوله تعالى : **﴿لا ينهاكم پله عن پذين لم يقاتلوكم في پدين $لم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم $تقسطوا إليهم إن پله يحب پمقسطين﴾ﷺالمتحنة:٨** رضي الله عنه، وقال النبي عليه الصلاة والسلام «الا من ظلم معاهدا، او كلفه فوق طاقته، أو انتقصه حقه، او أخذ منه شيئا بغير طيب نفسه، فأنا حجته يوم القيامة». ولا يجب أن يكون الخلاف حول العقائد سببا في العداوة، او انكار الحقوق، وقطع الصلات. فبعد غزوة تبوك في السنة الثامنة للهجرة، استقبل وفدا من نصارى خليج العقبة وعقد مع مندوبهم يوحنا بن رؤبة امير «العقبة» معاهدة تضمن حرية التجارة، وأمن الملاحة برا وبحرا، هذا نصها كما أوردها ابن هشام «هذا أمان من الله ومن محمد رسول الله الى يوحنا بن رؤبة صاحب أيلة وأهلها، سفنهم وسيارتهم في البر والبحر لهم ذمة الله ومن كان معهم من أهل الشام وأهل اليمن، وأهل البحر، وانه لا يحل أن يمنعوا ما يريدونه أو طريقا يريدونه في البر والبحر».

ويذكر في هذا المقام - أيضاً - المعاهدة التي أبرمها الرسول صلى الله عليه وسلم مع نصارى نجران بعد أن حاورهم أياما في مسجده بالمدينة حول الدين والعقائد، فبقى كل على دينه لا يغيره، ولكن قبل النصارى سيادة الدولة الإسلامية، وقد جاء في تلك المعاهدة «ان جوار الله، وذمة محمد رسول الله لأهل نجران، وحاشيتها على أموالهم، وأنفسهم، وملّتهم، وغائبهم، وشاهدهم، وعشيرتهم، وبيعهم، وكل ما تحت ايديهم من قليل او كثير، لا يغير اسقف من اسقفيته، ولا راهب من رهبانيته، ولا كاهن من كهنته، ولا يطأ أرضهم جيش، ومن سأل منه حقاً، فبينهم النصف غير ظالمين ولا مظلومين»، وفي ختام هذه المحاورات طلب وفد النصارى من الرسول عليه الصلاة والسلام، ان يرسل معهم قاضيا من أصحابه فأرسل معهم معاذ بن جبل رضى الله عنه.[١].

وقد بقى خلفاء الإسلام أمناء على هذا العهد حتى أن علي بن أبي طالب رضى الله عنه أكده في خلافته، وكتب اليهم «انكم اتيتموني بكتاب من نبي الله صلى الله عليه وسلم، فيه شرط لكم على أنفسكم وأموالكم، واني وفيت لكم بما كتب لكم محمد صلى الله عليه وسلم، وأبو بكر وعمر رضى الله عنه، فمن أتى عليهم من المسلمين فليوف، ولا يضاموا، ولا يظلموا، ولا ينتقص حق من حقوقهم[٢]، وقد أصبح ذلك تقليداً ثابتا عند المسلمين في مجال العلاقات الدولية حتى بعد أن اتسعت تخوم الدولة، وباتت تجاور شعوباً وقوميات مختلفة، فبعد استيلاء السلطان محمد الفاتح على القسطنطينية أبلغ جينماديوس سكولاريوس بطرك الطائفة المسيحية بكتاب قال فيه: «اعمل في الإسلام وليكن الله معك، وثق في صداقتنا في كل الظروف، وتمتع بكل الحقوق التي تمتع بها أسلافك».

وقد كتب المبشر الانجليزي توماس ارنولد الذي عمل في الهند في كتابه القيم «اننا لم نسمع بمحاولات منظمة لإرغام أحد على اعتناق الإسلام، أو عن أعمال مدبرة لسحق الدين المسيحي، ولو أن الخلفاء المسلمين قد حرصوا

---

(١) تاريخ الطبري.

(٢) الخراج لأبي يوسف.

على تبني أحدى هذه الوسائل، فقد كان بوسعهم التغطية على المسيحية بنفس السهولة التي صادفها الملك فرديناد وايزابيلا، في حملتهم ضد الإسلام في اسبانيا، أو سياسة لويس الرابع عشر ضد البروتستانت في فرنسا، لقد كانت الكنائس الشرقية معزولة تماماً عن الدولة المسيحية، وكانت تعتبر – في ذلك الحين – مذاهب منحرفة لدرجة أن أحداً لن يهب لنجدتها، ولذلك فإن مجرد بقاء المسيحية الشرقية في دار الإسلام يعتبر دليلاً قوياً على موقف التسامح الإسلامي(١).

وقد حكمت هذه النظرة العادلة قادة المسلمين – ولا تزال – في تعاملهم مع أهل الكتاب، فقد أعطى عمر بن الخطاب رضي الله عنه عهدا الى نصارى بيت المقدس يحمي كنائسهم وصلبانهم وحقوقهم، وتتمتع الأقليات الدينية حتى يومنا هذا بحقوق متساوية في المواطنة وفاء لتلك العهود النبوية.

خامساً : حرية التعبير:

ويتصل بحق الإنسان في الاعتقاد الديني وحرية العبادة، وحرية التعبير عن رأيه دون خوف أو وجل، ويبدو القرآن في هذا المجال ساحة حوار واسعة فقد سجل محاولات مستفيضة مع أهل الأديان جميعاً، بل أنه ذكر آراء المشركين ورد عليها، ودعا المؤمنين للمجادلة بالمنطق والأسلوب الحسن بعيداً عن التهجم والتجريح، ﴿**لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي**﴾ ﷺ**البقرة: ٢٥٦**﵁ وقوله سبحانه ﴿**فمن شاء فليؤمن $ومن شاء فليكفر**﴾ ﷺ**الكهف: ٢٩**﵁.

لقد جاء القرآن يحث الإنسان على أعمال عقله وفكره، ودعاه للبدء بالنظر فيما حوله من آيات الله الظاهرة في كتاب الطبيعة، من أرض، وسماء وشمس، وقمر ، ونجوم، ورياح، وسحاب، وكثيراً ما كانت آيات القرآن الكريم تختم بعبارة متحدية «**افلا يسمعون**» أو «**أفلا يعلمون**» أو «**أفلا يعقلون**»

---

(١) اقتباس الدكتور اسماعيل الفاروقي الإسلام والاديان الاخرى محاضرة بلندن في المجلس الإسلامي الاوروبي.

ويبدو منسجماً مع هذا الأسلوب أن يعبر الإنسان عن فكره بكل حرية طالما كان يهدف إلى إشاعة الخير، والإصلاح بين الناس، وليس التكليف للمؤمنين بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلا حثا لهم على المشاركة النشطة في تقويم الإنحراف، ومحاربة الفساد، ولم تقتصر المهمة على الرجال وحدهم وإنما شملت النساء أيضاً ﴿$**وَالْمُؤْمِنُونَ $وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ $وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ التوبة: ٧١**، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم «والذي نفسي بيده لتأمرون بالمعروف ولتنهون عن المنكر، أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقاباً منه، ثم تدعونه فلا يستجاب لكم» (الترمذي).

ويلاحظ أن الأسلوب القرآني يقرن - دائماً - الحقوق بالمسؤوليات - كما ذكرنا- فإذا أقر حرية التفكير والتعبير للمرء فهو يضع عليه واجب الإلتزام بالعفة، والصدق، وعدم التجريح، أو النيل من الأعراض والكرامات، وقد عاب القرآن الكريم على بعض الناس - وهو يعلّمهم - المسارعة في إشاعة أحاديث السوء فقال : ﴿**إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ $وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ $وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا $وَهُوَ عِندَ اللَّهِ عَظِيمٌ ■●﴿١٥﴾■ $وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَا أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَانَكَ هَٰذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ ■●﴿١٦﴾■﴾ النور** ذلك أن مناخ الحرية قد يغري بعض ضعاف النفوس فيستغلونه للنيل من الكرامات والأعراض، مما يهدم أسس المجتمع من ناحية، ويجعل المنكرات أموراً شائعة مقبولة حين يتم ترويجها بالحق والباطل، وهو ما ذهب إليه المفكر الفرنسي مونتسكيو حين قال: «أن الفضائل هي أساس الحرية»[(١)].

سادساً : حوار الحضارات:

ومن هذه القاعدة الفسيحة المستريحة يطل المسلمون على الحوار بين الأديان والحضارات دون أي موانع دينية أو نفسية لأنهم يجدون في دينهم

(١) رواح القانون لمونتسكيو.

قواعد ومرتكزات تحث على التعايش، وتعين على اكتشاف مناطق كثيرة للتعاون واللقاء.

والقرآن الكريم ساحة مفتوحة للحوار الشامل مع كل البشر على إختلاف سلالاتهم وعقائدهم، والنقاش يحتل مساحة واسعة من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وقد حاور النبي عليه الصلاة والسلام اليهود في المدينة وعقد معهم عهداً أقرّهم فيه على دينهم، وأموالهم، وقد جاء في ذلك العهد كما أورده ابن هشام ما يلي: «هذا الكتاب من محمد النبي صلى الله عليه وسلم، بين المؤمنين والمسلمين من قريش ويثرب، ومن تبعهم ولحق بهم، وجاهد معهم، أنهم أمة واحدة من دون الناس»، ووصف القبائل اليهودية واحدة واحدة، وأسماهم بالمؤمنين، ولولا أن اليهود نقضوا بنود هذا العهد، وتآمروا مع المشركين لتغير مجرى التاريخ واستقرت العلاقات على الود والتعاون، وكذلك الأمر بالنسبة للنصارى فقد دعا الإسلام أتباعه للحوار معهم بالتي هي أحسن، ولا شك أن المخاطر التي تحيط بالعالم المعاصر، وحاجته للأمن والسلام، تحتم استمرار الحوار، وإبراز القواسم المشتركة، التي تبعد شبح الحروب، وتسعى لإسعاد الإنسان، وهنا نجد مبادئ الإسلام تقدم الإطار الذي يضمن نجاح الحوار، ويوجهه نحو الغايات الإنسانية المنشودة.

إننا نجد المنظمات والمؤسسات الإسلامية تمارس الحوار مع نظرائهم من الكنائس والمعاهد العلمية، إنطلاقاً من التوجيه القرآني، والتقاليد النبوية الثابتة، ولا تمنعها الخلافات المعروفة في العقائد من التعاون لمكافة الشرور التي تجتاح العالم المعاصر، ومنها الإلحاد، وشيوع الكحولية والمخدرات، وتهديد الأسرة، وتشجيع العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج، وكلها تيارات منحرفة تقوم عليها مؤسسات هدامة قادرة، مما يحتّم على أتباع الأديان التعاون لكبحها وصد شرورها، وقد أدى هذا الحوار والتعاون دوراً مهماً في التصدى للأفكار الهدامة، مما يغري بالإستمرار فيه، لا سيما وأن مبادئ الإسلام تعين على ذلك وتشجع عليه.

سابعاً رفض الإرهاب:

إن الإرهاب الفكري - في منطق الإسلام - شيء مقيت لأنه يعطل العقل، وينحدر بالمواهب، ويحرم الإسلام من ذلك التفاعل المثمر بين الحضارات والثقافات، ولذلك نراه يحث الناس في آيات كثيرة على اعمال العقل وإثارة الفكر، وتنشيط المواهب والملكات، وإذا كان يرفض الإرهاب في مجال الضمير واللسان فمن باب أولى أن يستتكره حين تكون، وسيلته هي العنف وقتل الأبرياء وإراقة الدماء والمبدأ القرآني واضح في ذلك غاية الوضوح ﴿**أَنَّه مَن قَتَلَ نَفسًا بِغَيرِ نَفسٍ أَو فَسَادٍ فِي الأَرضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا $وَمَن أَحيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا**﴾ ﷺ**المائدة: ٣٢**رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لأن الجريمة البشعة تتعدى الفرد إلى الإعتداء على النوع الإنساني كله وحرمانه حقه المقدس في الحياة، والتساهل في الإعتداء على حياة فرد واحد كفيل بأن يجعل القتل والقتال بين الناس أمراً عادياً، ويشجع على الجريمة المنظمة كما نرى في بعض المجتمعات المعاصرة.

غير أننا نرى - مع بالغ الأسف- قدرة الإنسان على التردي بالمباديء النبيلة، وتسخيرها لغاياته الخاصة بل ربما لغايات تناقض مراميها، فقضية الإرهاب يجري التسامح معها وإغماض العين عنها، حين تمارسه دولة معتد به لسبب بسيط هو أن تلك الدول تخدم المصالح الإستراتيجية للغرب، ويمكن أن نضع إسرائيل نموذجها لهذه الحالة، وفي الوقت نفسه يتهم الغرب دولاً مسالمة بالإرهاب، ويطبق عليها عقوبات كثيرة لا لشيء سوى أن تلك الدول لا تسير في الخط المرسوم، ولا تلتزم بالتعليمات، مما جعل قضية الإرهاب قضية مائعة وسلبها الجدية الجديرة بها.

إن الإسلام ينظر لهذه القضية بميزان واحد، ويتعامل معها على أنها خطر يهدد سلامة الأبرياء سواء صدرت عن دولة أو عن فرد من الأفراد، والقرآن يدعو المؤمنين لأن يكونوا عادلين منصفين في الأحوال كلها ﴿$**وَإِذَا قُلتُم فَاعدِلُوا $وَلَو كَانَ ذَا قُربَى**" ﴾ ﷺ**الأنعام: ١٥٢**رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثامناً: الحقوق الإقتصادية:

تنطلق حقوق الإنسان وواجباته - في المفهوم الإسلامي - من جذر واحد، هو الإيمان بالله وحده، وهذا الإيمان ينبغي أن يخالط حياته وأن يصاحب كل حركاته، وسكناته، وكما أن له حقوقاً في مال الله، وأرض الله، وله أن يكسب معيشته في حدود ما شرع الله، فإن عليه واجبات إزاء أسرته، وواجبات إزاء مجتمعه، والإنسانية قاطبة، وهذه الحقوق والواجبات تمشي يداً بيد، وفي الشريعة الإسلامية أبواب وبنود تحكم كل دقائقها وتفاصيلها.

لقد خلق الله الإنسان بيديه، ونفخ فيه من روحه، ودعا الملائكة المقربين للسجود بين يديه، علامات للتكريم والاستخلاف، وقال في محكم التنزيل **﴿إني جاعل في الأرض خليفة﴾** ثم قال **﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ﴾ ص: ٧٢**. ولقد قضى الاستخلاف أن يتولى الإنسان عمارة الأرض، ويستخرج كنوزها، وخيراتها، بالقدرات العلمية التي أودعها الله فيه، وهكذا تحددت رسالة الإنسان في هدفين الأولى عبادة الله وتوحيده، والثاني عمارة الأرض واستغلال كنوزها وفق شريعة الله.

ولما كان الإسلام يضع الإنسان في هذه المنزلة الكريمة، فإن نظرته الإقتصادية تميل إلى تأكيد حرية الإنسان في العمل والكسب، وإحترام مبادراته الخاصة وإرادته في الإكتشاف والإبتكار، والإسلام من هذه الناحية يختلف إختلافاً بيّناً عن النظريات الشمولية التي تسحق إرادة الإنسان، وتجعله جزءاً جامداً في آلة الدولة، مما يعطل كل مزاياه ومواهبه، وينحدر به إلى مستوى الحديد البارد، وهكذا يعطيه الإسلام الحق في إكتساب المال، وتكوين الثروة، وإمتلاك المزارع، والمصانع، حتى تنشط الأسواق، وتزدهر التجارة والصناعة، ومع أن الإسلام يضمن هذه الحريات الواسعة، إلا أنه يضع لها حدوداً تحافظ على خيرها، وبركاتها، وتحميها من أن تكون أداة للفساد، والترف، والإستغلال، فنرى الشريعة الإسلامية تحرم الإسراف، والتبذير، والإحتكار، والربا، وترسم حدود التنافس الشريف، والتعامل النظيف. وتحدد حق الفقراء في المال من زكات وصدقات، حتى تتحقق العدالة، والأمن الإجتماعي، فلا تقوم طبقة مترفة بطرة على حساب أغلبية

الناس، وفي ذلك يعطي القرآن الكريم والسنة المطهرة توجيهات كثيرة تغطي كل جوانب هذه القضية، فالقرآن الكريم يقول عن المال ﴿**مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ**﴾ **الحشر: ٧**، ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم «نعم المال الصالح للرجل الصالح» ويقول الخليفة الثاني رضي الله عنه : «لا يقعد أحدكم عن طلب الرزق وهو يقول اللهم ارزقني، وقد علم أن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة».

تاسعاً : حقوق العمال:

يعطي الإسلام أهمية كبرى للعلم، ويعتبره الميدان الرئيسي لكي يمارس المسلم فيه إيمانه، حتى يتّسم العمل بالصلاح والتقوى، ويصبح أداة لإسعاد صاحبه والناس من حوله، وكثيراً لا يذكر الإيمان الا مقروناً بالعمل الصالح ورديفاً له، ومن هذه القاعدة يأتي تكريم العامل وتقديره، باعتباره الأداة التي تمارس هذا العمل الصالح النبيل، وفي ذلك يقول الله سبحانه وتعالى ﴿**لِيَأْكُلُوا مِن ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ**﴾ **يس: ٣٥** ويقول الرسول عليه الصلاة والسلام «إن أشرف الكسب كسب الرجل من يده». (مسند الإمام أحمد)، ويفترض الإسلام في العامل أن يتقن علمه، ويواكب الفنون الجديدة في مهنته، وعلى الدول المسلمة أن تعينه على ذلك بتسهيل السبل أمامه للتحصيل والدراسة، وأن توفر له ولأسرته كل أسباب المعيشة الشريفة حتى تستقر نفسه ويقبل على عمله بحماس وإخلاص، وفي ذلك يقول الرسول صلى الله عليه وسلم «من ولى لنا عملاً وليس له منزل فليتخذ منزلاً، وليس له زوجة فليتزوج، أو ليس له دابة فليتخذ دابة» (مسند الإمام أحمد).

ويكفل ولي الأمر المجتمع المسلم، العامل وأسرته في حالة الشيخوخة أو العجز، وضمان أسرته بعد وفاته، وقد قال النبي عليه الصلاة والسلام في

ذلك «**من ترك مالاً فلورثته، ومن ترك أيتاماً «ضياعا» فليأتني فأنا مولاه**» (البخاري) وواجب الدولة المسلمة أن تهيأ مجالات العمل للعمال وتنشأ لهم المزارع والمصانع والمؤسسات المالية، ولقد اهتم الرسول صلى الله عليه وسلم بنفسه بعامل فقير، فأرشده إلى مهنة التحطيب، وصنع له الأداة التي يمارس بها تلك الحرفة الشريفة، وعلمه كيف يقتصد من دخله المتواضع حتى يصبح كريماً مستغنياً عن الناس، وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن السؤال واعتبره مهانة لا تليق بالمؤمن الكريم، فقال : «ما يزال الرجل يسأل حتى يأتي يوم القيامة وليس في وجهه مزعة لحم» (النسائي).

والحقوق التي ضمنها الإسلام للعمال ليست هبة من أحد يملك أن يستردها متى شاء، ولكنها حق من حقوق الله على العباد، شأنها كسائر الحقوق يثاب من يؤديها، ويعاقب من يفتات عليها، وقد قال الرسول الكريم محذراً: «ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة، وقال أن أحدهم رجل إستأجر أجيراً فلم يوفه أجره» وقال أيضاً أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه (أبو يعلي)[1].

عاشراً : الإسلام والتعاون العالمي:

الإسلام دين عالمي ﴿**تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ**﴾ ﷺ**الواقعة: ٨٠، الحاقة:٤٣**رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ويخاطب القرآن الرسول الكريم قائلاً ﴿$**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ**﴾ ﷺ**الأنبياء: ١٠٧**رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومن هذا المنطلق ينظر الإسلام للناس جميعاً على أنهم أخوة لا تفاضل بينهم إلا بالتقوى والعمل الصالح ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ $وَأُنثَى" $وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا $وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ**﴾ ﷺ**الحجرات: ١٣**رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهذه النظرة العالمية تختصر الطريق في إتجاه بناء علاقات إنسانية متوازنة، لا محل فيها لسلالية بغيضة، أو قومية عنصرية تدعى لنفسها حقاً أو أفضلية على سائر الناس.

وترتكز العلاقات الدولية في نظر الإسلام على دعامتين أساسيتين

---

(١) اقتباس عز الدين بليق : منهاج الصالحين في أحاديث وسنة خاتم الانبياء والمرسلين.

العدل، والحرية ومنطق العدل أن تعطي حق الآخر، وأن تحافظ على حقك، فالحق أحق أن يتبع كما يقول القرآن الكريم، والله عز وجل لا يرضى لعباده العدوان وإنقاص الحقوق وهو القائل ﴿$ّلا تّعتّدوا إنّ پلّه ّلا يحٍبٍَ پًمعتّدٍينّ﴾ ﴿البقرة: ١٩٠﴾، أما الحرية فهي تشمل حرية التنقل، وحرية التجارة، وحرية إنتقال البضائع، بحيث تكون حرية متبادلة، يحكمها الحرص على السلام، وتحقيق الأمن للجميع، أو ما يسمى بمنطق الدبلوماسية الحديثة (Reciprocity) أو التبادل والمعاملة بالمثل، وفي ذلك يقول القرآن الكريم ﴿$ّإن جّنّحوا لٌلسّلًمٌ فّاجًنّحً لّهّا $ّتّوّكّلً عّلّى پلّهٌ﴾ ﴿الأنفال: ٦١﴾ ويقول ﴿فّمّا ﴿سّتّقّامٍوا لّكٍمً فّاسًتّقٌيمٍوا لّهٍمً إنَّ پلّهّ يحٌبٍَ پًمتّقٌينّ﴾ ﴿التوبة: ٧﴾. والإسلام يدعو الشعوب لأن تتكاتف على منع الظلم وردع العدوان، قبل أن يستفحل ويصطلي بنيرانه القريب والبعيد، ويقول القرآن الكريم ﴿$ّتّعّاوّنٍوا عّلّى پًبٌرٌ $ّالتَّقًوّى" $ّلا تّعّاوّنٍوا عّلّى الإثًمٌ $ّالًعٍدًوّانٌ﴾ ﴿المائدة: ٢﴾، ولقد تناولت الشريعة الإسلامية بكثير من التفصيل العلاقات الدولية، وبينت القواعد التي تحكمها في حالة السلم والحرب، وحقوق المواطنين المسلمين وغير المسلمين، وصور التعامل التجاري المختلفة، ومعاملة الأسرى، وغير ذلك، وقد سبق الإسلام غيره بقرون في وضع قواعد إنسانية تحكم هذه الحالات كلها، وكان الإطار الذي تدور فيه النظرة الإسلامية، هو تفادي الحروب كلما أمكن ذلك، والوفاء بالعهود تحت كل الظروف، إلتزاماً بالتوجيه الرباني ﴿$ّأّوًفٍوا بٌعّهًدٌ پلّهٌ إذّا عّاهّدتٍَمً $ّلا تّنقٍضٍوا الأّيًمّانّ بّعًدّ تّوًكٌيدٌهّا $ّقّدً جّعّلًتٍمٍ پلّهّ عّلّيًكٍمً كّفٌيلاْ إنَّ پلّهّ يّعًلّمٍ مّا تّفًعّلٍونّ﴾ ﴿النحل: ٩١﴾.

وحين أراد الرسول صلى الله عليه وسلم أن يعرض العقيدة الجديدة على حكام الدول المجاورة كان أسلوبه هو الدعوة السلمية، وقد اختار أن أرسل

(١) محمد حميد الله Muslim conduct of State .

لهم رسلاً يحملون كتباً منه، ولولا أن بعض هؤلاء الحكام تجاهل القواعد المرعية وقتل الرسل المسالمين لما وقعت الغزوات العسكرية الأولى كمؤتة وتبوك، التي كانت اقرب للمناورات المسلحة التي ترمي لإرهاب العدو وردعه عن العدوان. ولكن الإمعان في الكيد للإسلام، وتحريض القبائل عليه أدى في النهاية لأن تشمل الحرب منطقة الشرق العربي برمته، وتتطور لتصل إلى قلب أوروبا.

لقد أرسى الرسول صلى اللّه عليه وسلم تقليداً لم يكن مألوفاً قبله في إرسال المبعوثين، والدخول في حوار سلمي يحول دون اشتعال الحروب، فقد أرسل عمر بن عميش الضمري بكتاب إلى الحبشة في السنة الثانية للهجرة رغم أنه لم يكن مسلماً مما وضع سابقة بجواز تعيين غير المسلم لمنصب السفارة[١] وكان الرسول يستقبل مبعوثي القوى السياسية في الجزيرة أو الدول المجاورة، ويعاملهم معاملة كريمة حتى أنه خصص بيوتاً في المدينة المنورة لإنزال المبعوثين «الأجانب» كان أحدهم منزل رملة بنت الحارث بن سعد، وقد يتصادف أن يكون المبعوث ذو تاريخ سيئ في التعامل مع المسلمين، فلم يكن ذلك يمنع من استقباله بالحفاوة والاستماع إليه، ومن ذلك أن مبعوث مسيلمة الكذاب جاء يحقر الإسلام يتطاول على شخص النبي الكريم، فلم يكن منه صلى اللّه عليه وسلم سوى أن قال: «**لولا أن الرسل لا تقتل لقتلتك**»[١]، ولعل من المفيد أن نذكر أن كل هذه الأعراف الدبلوماسية قد أكدها الإسلام قبل إتفاقية فيينا للحصانات الدبلوماسية التي لم تعقد سوى في عام ١٩٦١ للميلاد.

ومن ذلك يتضح أن المسلمين مأمورون بنصوص القرآن الكريم ألاَّ يهاجموا أي دولة أجنبية إذا لم تبادرهم بالعدوان، وألا يكون عدم إسلامها سبباً لقيام حروب تسفك فيها دماء بريئة وخير دليل على ذلك الموقف من الحبشة، فقد ورد على لسان النبي صلى اللّه عليه وسلم قوله «أتركوا

(١) سيرة ابن هشام.

الحبشة ماتركتكم»، وقد بقى المسلمون أمناء على هذه الوصية، فبقيت الحبشة في مأمن من الحرب التي شملت منطقة الشرق الأدنى، حين أصرت بيزنطة وفارس على أن تهاجم الدولة الوليدة في المدينة المنورة سواء بتحريض القبائل الموالية لهما على تخوم الجزيرة، أو في الهجمات المباشرة بعد ذلك، ويمكن أن يقال أن سياسة عدم البدء بالعدوان التي إنتهجها المسلمون تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة الراهن ولا سيما المادة الثانية من الميثاق.

أحد عشر: قوانين الحرب

وإذا أصبحت الحرب أمراً محتوماً بسبب عدوان دولة أجنبية، فقد راعى المسلمون دائماً قوانين الحرب الإنسانية، فقد قال النبي عليه الصلاة والسلام : «أن اللّه كتب الإحسان على كل شيء» (الدارمي)، ويتضح ذلك من وصية الخليفة الأول إلى الجيش الإسلامي قائلاً: «أيها الناس، أوصيكم بعشرة فأحفظوها عني، لا تخونوا، ولاتغالوا، ولا تغدروا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا طفلاً صغيرا، ولا شيخاً كبيراً، ولا إمرأة، ولا تعقروا نخلاً، ولا تحرقوه، ولا تقطعوا شجرة، ولا تذبحوا شاة ولا بقرة، ولا بعيراً إلا لمأكله، وسوف تمرون بأقوام قد فرغوا أنفسهم في الصوامع فدعوهم وما فرغوا أنفسهم له»، وذلك يتفق مع دعوة القرآن الكريم: ﴿**يُوفُونَ بِالنَّذْرِ $يَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا**﴾ ﷺ**الإنسان: ٧** رضي الله عنه .

فأين هذا السلوك الإنساني الملتزم مع ما نشاهده في عالم اليوم من إنفلات كامل من القيم والمباديء، وتعريض للمدنيين نساء وأطفالاً لأسلحة الدمار الشامل، على النحو الذي شاهدناه في فلسطين وكوسوفا والشيشان، أو مقابر القتل الجماعي التي لا يزال أهل البوسنة يعثرون عليها بعد الحرب.

وقد تقيّد المسلمون بهذه المباديء في معاملة الأسرى، ولم تمنعهم غلظة قريش وتاريخ التعذيب الطويل من أن يكونوا منصفين، وأن يلتمسوا أي سبب للإفراج عن أسرى الأعداء، فقد قبل الرسول تحرير أسرى بدر مقابل

---

(١) اقتباس عز الدين بليق – منهاج الصالحين.

تعليمهم لأبناء المسلمين، كما أن أعداداً كبيرة من قبيلة هوازن سقطوا أسرى المسلمين في معركة حنين ثم أخلى سبيلهم بعد توقف القتال (البخاري) وفي غزوة بني المصطلق وقع في أسر المسلمين مئات الأسرى، وقد أفرج عنهم جميعاً بدون فدية[١]، وحين أسر الهرمزان أحد قادة الفرس بعد القادسية، ونقل إلى المدينة أفرج عنه الخليفة عمر فأعتنق الإسلام بإرادته، وعاش حراً في أرجاء المدينة على منحه مالية من بيت مال المسلمين.

وللإنصاف التاريخي فإن معاملة أسرى بدر قد وقعت بين رأيين واحد يميل للعفو عنهم أو قبول الفدية يتزعمه أبو بكر، والآخر يميل بقتلهم قصاصاً منهم لما أجترحوه ضد المسلمين، والرأي الثاني العنيف كان اجتهاداً لا يسانده القرآن الكريم كما يذكر الشيباني في كتاب «السير الكبير» ويعلق الأستاذ مارسيل بواسارد في كتابه إنسانية الإسلام على هذه الواقعة التاريخية فيقول: «إن القرآن الكريم لا يسمح إلا بأحد أسلوبين العفو والتحرير، أو الفدية، والتاريخ الإسلامي يؤكد أنه لا الرسول، ولا الخلفاء الراشدون قد سمحوا بقتل الأسرى»[١] ويقول السيد أمير علي في كتابه القيم روح الإسلام «إن كتب السيرة النبوية قد أوضحت أن المسلمين قد عاملو أسرى بدر معاملة رقيقة، حتى أنهم كانوا يتركون لهم الركائب ويمشون سيراً على الأقدام، ويعطونهم الخبز بينما يكتفون هم بشيء من التمر[٢].

وكان الميل دائماً لتفادي إراقة الدماء مهما كلف الأمر، ولذلك رأينا الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقبل دعوة صفرونيوس بطرك القدس، لكي يأتي بنفسه لاستلام مفاتيح القدس، سلما، وكان بوسعه أن يأمر جيوشه المنتصرة باقتحام القدس، ولكنه آثر تحمل مشاق الرحلة تعبيراً عن احترامه للقدس مسرى الرسول صلى الله عليه وسلم، وأول قبلة للإسلام،

---

(١) L'Humanism deI'Islam; Marcel A. Boisard .

(٢) Amer Ali "the spirit of Islam"

وكذلك لمنع القتال وما يجره من بلاء على السكان، وقد أسفر هذا اللقاء التاريخي عن توقيع ما عرف بالعهدة العمرية ، التي أرست قاعدة التفاهم الإسلامي - المسيحي في الديار المقدسة، وأمنت المسيحيين على كنائسهم وصلبانهم، ونفذت لهم ما يريدون من إبعاد اليهود عن القدس، ولا تزال العهدة العمرية حتى يومنا هذا تمثل ركيزة التعامل بين المسلمين والمسيحيين في فلسطين، ولذلك رأينا المسيحيين العرب يقفون إلى جوار مواطنيهم المسلمين ضد الحروب الصليبية، ويشاركون مشاركة فعالة في الثورات الفلسطينية ضد الصهيونية وحليفها الإستعمار البريطاني.

اثنى عشر: حقوق الإنسان والقضايا الإسلامية:

لقد أوضحنا بالإجاز الذي تفرضه هذه الورقة المحدودة، وموقف الإسلام من حقوق الإنسان، وموقفه من العلاقات الدولية القائمة على تلك الحقوق، وينفرد الإسلام بأنه يجعل حقوق الإنسان والعلاقات الدولية المنبعثة منها واجبات وفرائض، كما أن الشريعة الإسلامية وضعت نصوصاً حاسمة تكفل الالتزام بهذه الحقوق[١].

فإذا قارنا هذه الحقيقة بما يسمى «القانون الدولي» أو قانون الأمم، نجد أن هذا القانون غير ملزم، بل لم يتفق بعد على تحديده، وهو متروك لكل دولة أن تفسره على هواها[٢] وهذه الميوعة في التفسير تسمح بأن يستخدم القانون الدولي كسلاح في يد الدول الكبرى لتبرير العدوان، واغتصاب حقوق الآخرين.

ومن الناحية النظرية فإن القانون الدولي يحظر اعتداء دولة على أخرى، أو العدوان على المدنيين زمن الحرب، وتسهيل وصول المؤن والمواد الطبية للاجئين، وحق المهجرين في العودة إلى أوطانهم، ولا نحتاج لتوضيح

(١) كتاب السِّير الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني.

(٢) الموسوعة البريطانية.

التناقضات الصارخة بين هذه المبادئ البراقة، وبين الواقع القائم في عالم اليوم، وما إقترفته الدول الكبرى ولا تزال تقترفه في حق الدول الصغرى ولا سيما دول العالم الإسلامي.

١ - قضية فلسطين:

لا توجد قضية في التاريخ الإنساني يظهر فيها التنكر لأبسط حقوق الإنسان، ومجافاة كل قيم العدالة والصدق، والتحدث الصارخ للقوانين والأعراف الدولية كالقضية الفلسطينية، ولعل من أسباب الاهتمام بهذه القضية يعود لحقيقة أن الصهيونية تستند - زيفا - إلى نصوص في الكتب المقدسة التي حرفتها أو أعادت صياغتها على هواها، ولما كانت هذه الكتب تشكل الأساس في الحضارة الغربية، ولدى أعداد كبيرة من سكان العالم، فقد غطت هذه القضية على الأحداث السياسية في القرن الأخير.

وبالرغم من وضوح الحق والباطل في هذه القضية فقد استطاع دعاة الصهيونية أن يدوسوا كل القيم والمبادئ، وأن يجدوا من يعينهم على ذلك من ساسة الغرب، إمَّا خضوعا لمغريات المناصب والمال، أو انصياعاً للتفسير المحرف لنبوءات الكتاب المقدس، وليس أدل على ذلك من موقف السياسي البريطاني بلفور صاحب الوعد المشؤوم للصهيونية، حيث نشرت ابنة أخيه وسكرتيرته الخاصة بعد وفاته أنه لم يكن يعمل لصالح اليهود، ولكنه كان يؤمن بالنصوص التي تقول «إن عودة المسيح الثانية إلى الأرض لا تأتي إلا في دولة يهودية»[١] وقد ثبت الآن أن كثيرا من النبوءات التوراتية قد نسجها اليهود - قصدا - لخدمة أغراض سياسية، ومن الذين تبنوا هذا الرأي الكاتب والفيلسوف الفرنسي باسكال في تأملاته المعروفة، ويضاف إلى سطوة النبؤات الدينية الكراهية الموروثة للعرب والمسلمين، وسطوة المصالح الإستراتيجية للدول الغربية وخصوصاً بريطانيا التي أسلمت هذه التركة السوداء

---

(١) Bible and Sword, How the British came to Palestine, Barbara W. Tuchman.

(٢) سفر التكوين ٢١ - ,٧١

إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد غروب شمس الإمبراطوريات الأوروبية.

لقد اعتمد الصهاينة على عبارات غامضة في الكتاب المقدس تحتمل كل تفسير، ليقولوا للناس إن اللّه قد أعطى هذه الأرض لإبراهيم وسلالته «من نهر مصر إلى النهر الكبير (الفرات)[٢] وقد اكتسبت هذه الهجمة عنفواناً مضاعفا مع التقارب المسيحي - اليهودي على صعيد العقائد، مما وضع لمعركة تاريخية طويلة، ومكن عملاء الصهيونية من إقناع قطاعات كبيرة من المسيحيين لمناصرة إسرائيل باعتباره واجباً دينياً يؤكد صدق الكتاب المقدس، وها هو القسيس «جاكوب شونفيلد» الأمين العام لجمعية الصداقة اليهودية - المسيحية يكتب في تقرير رفعه إلى المؤتمر العام للجمعية في عام ١٩٨٣ يقول فيه «أن كلمة اللّه الحقيقية هي التوراة، وأنها تجسدت في المسيح، فلما صلب المسيح بجسده بقيت كلمة اللّه في التوراة، ومضى القسيس المتآمر لأقصى الغاية حين يقول «أن عودة المسيح قد تمت فعلاً بقيام إسرائيل».

وهذه الحجة الواهية رسبها قادة الصهيونية في عدوان مسلح على الشعب العربي الفسلطيني وانتزاع أرض آبائه وأجداده مع أن أكثر قادتهم الكبار أمثال هرتزل، وبن جوريون، وجولدا مائير من الملحدين الذين لا يؤمنون بإله أو كتاب، وها هو كبيرهم هرتزل يسمى هذه النبؤات بـ «الأساطير المفيدة»[١]، وهناك أكثر من رد على تهافت هذا المنطق وزيفه من كلام التوراة نفسها حيث يقول سفر التكوين ٢٥ -٩-١٠ «إن إبراهيم قد اشترى أرضاً من عفرون الحثي ليحفر قبراً يدفن فيه زوجته «سارة» وليكون مقبرة للأسرة بعد ذلك، والزائر إلى مدينة الخليل العربية يجد حتى اليوم مغارة ماكفيلا التي تضم مدفناً للأسرة الإبراهيمية، وفي أماكن كثيرة من التوراة يبرز إسم إسماعيل بن إبراهيم أي العرب الذين يملكون في تراث إبراهيم أكثر من غيرهم كما يقول القرآن الكريم ﴿**مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٦٧﴾ إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا**

$ّاللّه ٍ $ّلُي ٍ يَمؤُمنُين ّ■●ژ٦٨ڑ■» ﷺآل عمران رضي الله عنه، فهي في نظر الإسلام وراثة نبوة ورسالة، وإيمان، وليس وراثة مادية تتمثل في أرض وعقار، وسلاحها الإغتصاب والإعتداء وإذا كانت القضية وراثة سلالية فإن العرب هم من سلالة إبراهيم، وأن قبائلهم كاليبوسيين والعموريين قد سكنوا فلسطين قبل الغزو العبراني بالاف السنين.

لقد مر الحلم الصهيوني الخرافي بأطوار مختلفة، وترعرع في رحم المؤامرات الدولية التي يحركها التعصب الديني، والمصالح الاستراتيجية حتى أدى إلى صدور قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ بالتقسم في عام ١٩٤٧ وقد أعطى هذا القرار الجائر كياناً ملموساً لأحلام الصهيونية، وأصبح ركيزة ثابتة تدور حولها السياسة الغربية إزاء فلسطين، وفي غمار هذا التطور لم يعد أحد يتحدث عن الحقوق الأساسية أو وجود الشعب الفلسطيني على الأرض، لأن المطلوب هو تعديل كل شيء وتغييره لكي يتلاءم مع المؤامرة الدولية، ولتحقيق ذلك كان لا بد من تهجير الشعب الفلسطيني، بل إبادته كما وقع في حالات كثيرة، وكان لا بد أن تقع تغييرات على الخارطة السياسية للمنطقة حتى تتفق مع التخطيط الجديد.

وهكذا، أصبح الحق باطلاً، والباطل حقاً، وتمكنت إسرائيل من فرض منطقها وإرادتها وأصبح بوسعها أن تقول أن القدس قبلة المسلمين الأولى، هي عاصمة إسرائيل الأبدية، وأن فلسطين كلها لأبناء صهيون، ولا تعطي منها إلا الفتات للشعب الفلسطيني صاحب الأرض، وحتى هذا القدر التافه تعطيه لأهداف إستراتيجية وإقتصادية أوسع تشمل الشرق الإسلامي كله، وتظهر بوادره بوضوح فيما نرى من تحركات وإتصالات.

وفي إنتظار إكتمال فصول الرواية «المؤامرة» وإلى أن تتنبه الشعوب العربية والإسلامية لواجبها المفروض، وتتضامن لإحقاق الحق وإبطال الباطل، فإن شعب فلسطين سيظل يعاني عسف الإحتلال الإسرائيلي والام الهجرة الطويلة.

٢ - قضية الشيشان:

شهد العالم المعاصر حملتين عسكريتين من قبل روسيا على الشعب الشيشاني الصغير في أقل من خمس سنوات، وفي المرتين كان العدوان تحدياً فاضحاً لحقوق الإنسان، والقانون الدولي، وإعتداءً صارخاً على سيادة شعب ذاق مرارة الأنظمة الروسية المختلفة خلال مائة سنة كاملة، ومنذ عدوان روسيا القيصرية في عام ١٨٩٥ وفي كل مراحل العدوان لم يكن هناك أي قدر من التكافؤ بين الشيشان الذين لا يزيد عددهم عن نصف مليون، أما الإمبراطورية الروسية التي يتجاوز عددها مائتي مليون، ناهيك عن التفوّق التكنولوجي والعسكري الكاسح لروسيا الذي جعل منها قوة نووية تصارع الولايات المتحدة الأمريكية، وحلف الناتو.

إن شعب الشيشان لم يكن قبل العدوان القيصري الأول جزءا من الشعب الروسي، ولا يتكلم نفس اللغة، ولا ينتمي للسلالة التي ينتمي إليها شعوب روسيا، وهي أهم العناصر التي تشكل طبيعة الأمة ووحدتها الجغرافية والسياسية. وكان الوجود الروسي هو مجرد إستعمار واحتلال عسكري لا يستند إلى أي قيمة أخلاقية أو قانونية.

لقد وقعت تغيرات جذرية في أنظمة الحكم في موسكو، وجاء كل تغيير يتحدث عن حق الإنسان، ويحمل تبشيرات للشعوب المقهورة، إلا أن النتيجة كانت دائماً الحفاظ على مكتسبات العدوان من فوق المبادي، فالثورة البلشيفية في عام ١٩١٧ جاءت في أمواج من الدم على أنقاض النظام القيصري، وكان من بين مبررات قيامها أن ذلك النظام الدموي قد فرض على الشعوب المجاورة - بالقوة المسلحة - نوعاً من الإستعمار الذي فرضته الدول الغربية على دول آسيا وأفريقيا، ولنستمع إلى فقرة من الإعلان الذي أصدرته الحكومة السوفيتية «الشيوعية» بعد أن استقر لها الأمر «إذا جرى الإحتفاظ بأية أمة بالقوة كجزء من دولة ما، وإذا حرمت قسراً ضد رغبتها

---

(١) اقتباس المهند سعيد بينو «الشيشان والاستعمار الروسي».

(٢) الموسوعة البريطانية.

المعلنة ضد هذا الظلم، أو حرمت من الإختيار الحر للشكل الدستوري لوجودها القومي، فإن دمجها في تلك الدولة يعتبر نوعاً من الضم القسري».[1].

وقد جاءت هذه التأكيدات في بيان وقعه أبو الثورة الشيوعية لينين، ونائبه في ذلك الحين جوزيف ستالين، كما كتب لينين قائلاً «إننا نريد دولة على أكبر مساحة، وتحالفاً وثيقاً مع أكبر عدد من الدول المجاورة لصالح الديمقراطية والإشتراكية، ولكن نريد التوحيد الحر، ولذلك فنحن ملزمون بالإعتراف بحرية الإنفصال، وبدون ذلك لا يمكن نعت الوحدة بأنها إختيار حر» وجاء في المادة (٧٠) من الدستور الإتحاد السوفيتي الصادر عام ١٩٧٧ ما يلي «إتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفيتية هو دولة إتحادية واحدة متعددة القوميات قامت على أساس مبدأ الإتحادية الإشتراكية، نتيجة لتقرير مصير الأمم البحرية، وإقرار مبدأ الإتحاد الطوعي بين الجمهوريات الإشتراكية السوفيتية المتكافئة في الحقوق»[٢] ولم يقبل الشيشان هذا التنكر الصارخ للوعود والعهود، فرفضوا الإستعمار الروسي من اليوم الأول، ولم تتوقف المقاومة حتى بعد إنهيار ثورة الشيخ شامل، وبقي نهر «تيربك» خط التصادم بين الجيش الروسي ومقاتلي الشيشان، وقد ألهم هذا الصراع الطويل الكاتب الروسي تولستوي في وضع كتابه المشهور «الكوساك» حيث شارك شخصياً في بعض مراحل الصراع.

إن التركة الوحيدة التي بقيت الأنظمة الروسية تحافظ عليها من القياصرة إلى الشيوعيين، إلى النظام الديمقراطي الحر، هي مكاسب الإستعمار القيصري، ليس لسبب سوى أن جمهورية الشيشان تضم مخزوناً هائلاً من البترول الذي يزود روسيا بحوالي ثلث مواردها من الوقود إلى جانب إكتشاف الغاز الطبيعي وغيره من المواد الإستراتيجية،[١] وفي سبيل هذه الغنائم تدوس روسيا إستقلال هذا الشعب الأنوف، ضاربة بعرض الحائط حقوق الإنسان والقانون الدولي، بل تمزق دستورها وتعهداتها عبر

---

(١) المصدر السابق.

عصور متوالية.

وبعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٤ قام ستالين بجريمة غير مسبوقة إذ أصدر الطاغية قراراً بتهجير شعب الشيشان والأنجوش بكامله إلى جزيرة القرم، وغيرها من أقاليم الإتحاد السوفيتي، وتبع ذلك إلغاء جمهورية أنجوشيا والشيشان، وكان تبرير السلطات السوفيتية لهذا العمل اللاإنساني أن شعب الشيشان لم يظهر حماساً لمقاومة الهجوم الألماني! ولكان التاريخ يعيد نفسه الآن حين برر يلتسين هجومه على الشيشان بحجة أنه يقاوم الإرهابيين !

على أنه من الضروري القول إن الرأي العالمي وخصوصاً في الدول الغربية يحيط مأساة شعب الشيشان بصمت مريب، ولا يكاد يتحدث عنها إلا لذر الرماد في العيون، وإذا قورن هذا الموقف بما أبدته تلك الدول من حماس منقطع النظير إزاء قضية تيمور الشرقية مثلاً، يتضح أن الغيرة المدعاة على حقوق الإنسان ليست إلا سلاحاً يجرد لخدمة الأغراض السياسية، وأن العداوة للإسلام والمسلمين لا تزال تشكل محوراً أساسياً في سياسة بعض الدول الغربية، كما كان الحال في زمان القيصر إيفان الرهيب، والإمبراطورة كاترين.

إن قضية الشيشان تشكل تحدياً للعالم الإسلامي، وإمتحاناً لمدى إخلاصه وولائه للأخوة الإسلامية، وواجب المسلمين حكاماً وشعوباً أن يهبوا لنصرة إخوانهم بكل ما يستطيعون ليحبطوا الإستعمار الروسي الجديد، وعليهم أن يبينوا للدول الغربية أنهم يدركون الدوافع الحقيقة لتتكرهم لحقوق الإنسان.

٣ - مسلمو البلقان:

تقع تحت هذا العنوان العريض عدة قضايا منها ؟باستثناء ألبانيا- البوسنة، والهرسك، وكوسوفا، والسنجق، ومع وجود فوارق وإختلافات، بين هذه القضايا تبعاً للموقع الجغرافي، والعوامل التاريخية، وتركيب السكان، إلا أنها تكاد تتشابه من حيث الموضوع الذي نتناوله في هذه الورقة وهو حقوق الإنسان.

ولسنا بصدد التوسع بالحديث عن أي من هذه القضايا وتطوراتها في

السنين الأخيرة، ولكن يمكن تحديد بعض النقاط المشتركة بين هذه القضايا.

هناك زيف كبير تروجه أبواق الدعاية الصربية وحلفاؤها لتبرير المجازر البشعة في كل هذه المقطاعات تحت تأثير الخوف والتخويف من الوجود الإسلامي في أوروبا، ويمكن أن نعتبر مجرم الحرب الصربي Radovan Karad-zic ناطقاً بلسان المتعصبين الصرب في البلقان، حين قال في مؤتمر صحفي في أكتوبر ١٩٩٢ "أنه لا يفعل شيئاً سوى أنه يحاول عدم قيام دولة إسلامية في أوروبا"، ثم قال "أنه يفعل ما يجب أن يفعله الأوروبيون جميعاً"، وهذه المزاعم تنطلق من أساس خاطيء آخر هو القول بأن المسلمين في البلقان هم بقايا الأتراك مع أن الحقيقة أنهم مواطنون أصليون إعتنق أجدادهم الإسلام قبل الفتح العثماني، ولم يعرف عن الدولة العثمانية أنها كانت تأبه للدعوة الإسلامية المنظمة، وكانت من أكثر الدول تسامحاً مع الأقليات الدينية، لكن هم كارادزش وأقرانه هو إثارة المخاوف الوهمية من الإسلام، ولا شك أن دعوته لاقت رواجاً لفترة طويلة، مما يفسر الصمت الذي إلتزمته الدول الأوروبية إزاء حملات التطهير العرقي ضد المسلمين.

وحين إنهارت الشيوعية في يوغوسلافيا كان أول من أعلن الاستقلال هي جمهورية سلوفينيا ثم أوكرانيا في عام ١٩٩١م، ورغم إعتراض الصرب إلا أن الولايات المتحدة والدول الأوروبية بادرت للإعتراف بالكيانات الجديدة، لكن هذه الدول ترددت لفترة طويلة في الإعتراف بجمهورية البوسنة والهرسك حين أعلنت إستقلالها مما شجع الصرب وأعطاهم نوعاً من التطمين للبدء بجرائمهم، وإلى جانب تحريك العواطف العدائية التاريخية ضد المسلمين، فقد كانت هناك الإعتبارات الإستراتيجية، فقد كشفت الصحف البريطانية أن بريطانيا لم ترد إضعاف الصرب لأن خطتها كانت إيجاد كيانات قوية حول ألمانيا لمواجهة «طفل أوروبا المرعب» حين يبدأ التحرك!.

وأمام هذه الخلفية من التعصب العرقي والحق الديني والانتهاز

---

(١) من خطاب الرئيس البوسني عزت بيجوفيتش أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة «اكتوبر» ١٩٩٤م.

السياسي، إندفع الصرب في حملتهم للتطهير العرقي فقاموا بقتل الرجال والنساء والأطفال بمئات الألوف، ودفنوا ضحاياهم في مقابر جماعية أو قذفوهم في مياه الأنهر، ولما كانوا يعرفون غيرة المسلمين، وحماسهم للعرض والشرف فقد اغتصبوا عشرات الألوف من الفتيات، ومنعوهم من الإجهاض بهدف إذلال المسلمين وكسر أنوفهم تحت وطأة العار، ولم يقف الأمر عند حد «تطهير الأرض من المسلمين ولكن محو أثرهم الثقافي والديني، فقاموا بهدم المساجد والمكتبات، والمراكز العلمية وإحراق الكتب والمؤلفات النفيسة، كانت نتائج هذه الحرب غير العادلة احتلال (٧٠٪) من أراضي البوسنة في الأشهر الأولى من المجابهة، وإحراق مئات المدن وقتل أكثر من مائتي ألف مدني، وطرد مليون إنسان، أي ربع سكان البوسنة ولا يمكن وصف المجابهة بأنها حرب كلاسيكية بين جنسين فقد كانت حرباً يعتدي فيها جيش مدجج بالأسلحة على المدنيين العزّل.[١].

وما دمنا بصدد الحديث عن حقوق الإنسان المهدورة في قلب أوروبا، التي تدعى الغيرة على حقوق الإنسان، وفي أواخر القرن العشرين الذي يوصف بعصر الإنسانية والنور، فقد تضمن تقرير للسيد مازوسكي مندوب لجنة حقوق الإنسان الدولية الذي قدمه للجنته في تشرين الثاني ١٩٩٢م تنفيذاً لقرار مجلس الأمن في آب «أغسطس» ١٩٩٢، وقد جاء في التقرير وقائع مذهلة عن حجم الإنتهاكات التي إرتكبها الصرب، وقد تضمن تقريره كذلك ملاحظات للدكتور كلايدسنو الذي صحب بعثة الأمم المتحدة عن مشاهداته في منطقة فوكوفار حيث رأى في بقعة تبلغ مساحتها نحو ٣٠٠ متر مربع بقايا أجسام لشباب من الذكور، وجماجم مهشمة، وقال أنها مبعثرة من مقبرة جماعية، وأعاد التذكير بما يؤيده شهود عيان عن اختفاء ١٧٥ مريضاً من مستشفى فوكوفار وتعرض التقرير بشيء من التفصيل للمساجد ودور العبادة، والمستشفيات، والمكتبات التي دمرت عن عمد وسبق إصرار، وقد أيد البطرك نيكولاي رئيس الكنيسة الأرثوذكسية للصرب هذه الوقائع، وقال إن

(١) دراسة أعدتها منظمة إذاعات الدول الإسلامية، ونشرتها على حلقات جريدة الدستور الأردنية.

نحـو (١٥٠،٠٠٠) مـن المـسلمـين قـد قـتلـوا بمجـرد إعلان الاسـتقلال، وأن (٥٠،٠٠٠) من الفتيات المسلمات تعرضـن للإغتصاب الجماعي، وأن مائتي مسجد على الأقل قد هـدموا، ولا شك أن هـذه الأرقـام قـد تضـاعفت مع إستمرار حملة التطهير.[١]

إن أحدث قضايا مسلمي البلقان وأقربها للذاكرة الآن هي قضية مسلمي كوسوفا، غير أن هـناك قضايا أخرى لا تزال تتشكل في المنطقة مثل قضية مقدونيا، وقضية السنجق، حيث تجتمع كل عناصر الأزمات التي فجرت الصراع الدموي في البوسنة والهرسك، ولا ينقص الإنفجار سوى شعلة أو حادث صغير.

إن إصـرار الصـرب علـى إجتـرار العـداوة التـاريخيـة ضـد الإسلام، وإندفاعهم الأرعن للتنكر لأبسط حقوق الإنسـان، ومحاولـة تأكيد سيادة العنصر الصربي من خلال الإرهاب، والتطهير العرقي، والتهجير الجماعي، هـو المسؤول عن حالة التوتـر التـي تشهدها منطقة البلقان، ومـا لم تظهر الأسرة الدولية تضامناً حقيقياً للدفاع عن حقوق الإنسان مـن البداية فإن ما حدث في البوسنة والهرسك، وكوسوفا سوف يتكرر حتماً، لقد كتب السيد جيمس ستينبرج James B. Steingerg مساعد الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي في عدد ديسمبر ١٩٩٩، حول التعليقات الدائرة حول تدخل حلف الأطلسي في كوسوفا فقال لم يكن من الممكن الإنتظار أكثر لمعرفة نوايا الرئيس اليوغسلافي ميلوسيفتش أو وسائله، لأن حملاته الوحشية ضد كرواتيا والبوسنة قد إنطلقت قبل أن تقع قنبلة واحدة على قواته. إن نفس «لوردات» الحرب الذين قاموا بـالعمل الـدنيء في تلك الحملات هم الذين قادوا الهجوم على كوسوفا، ومنهم سـيء الذكر «أركان»، وقواته التي يطلق عليها «النمور» وكذلك الأسـود البيضاء التي تتبع نـائب رئيس الوزراء الصربي فوجيسلاف سيسيلج، وبديهي أن هؤلاء لـم يرسلوا إلى كوسوفا ليفاوضوا

---

(١) مجلة الشؤون الخارجية عدد ديسمبر ١٩٩٩م.

قادتها وهم يحتسون القهوة ! وهل يمكن أن ننسى الأعمال البشعة التي قاموا بها قبل تدخل الناتو بما في ذلك مجزرة يناير التي وقعت في مدينة «راساك» وهل يمكن أن ننسى أن الرئيس اليوغسلافي قد حشد ٤٠،٠٠٠ جندي و ٣٠٠ دبابة حول كوسوفا حين كان يحاول التظاهر بأنه مستعد للتفاوض، كما أنه دفع عشرات الألوف من السكان للهجرة خلال خمسة أيام، لقد كان هدف ميلوسيفتش واضحاً من البداية وهو التطهير العرقي.[١]

أما السيد جافيار سولانا Javiar Solana السكرتير العام السابق لحلف شمال الأطلسي فقد كتب عن الموضوع في نفس العدد من مجلة الشؤون الخارجية، مبيناً عدد جرائم الصرب وقال «إنه منذ ألغى الرئيس اليوغوسلافي الاستقلال الذاتي لكوسوفا في أواخر الأعوام ١٩٨٠، فقد وضح أن الأغلبية المسلمة لن تقبل ذلك، وفي تلك الفترة زادت المصادمات المسلحة بين الجيش اليوغوسلافي، ومواطني كوسوفا، وعندها إستخدم الصرب أساليب التطهير العرقي التي إستخدموها قبل ذلك في البوسنة.

ويلفت النظر في كل هذه القضايا الحرص على تجاهل حقوق الإنسان ولا سيما حقوق الأغلبية الإسلامية في أن تعيش وفقا لدينها وتقاليدها كسائر شعوب الأرض، وأن يوضع المسلمون في ظروف قاسية بين مخالب الهجرة القسرية، والتطهير العرقي، حتى يضطروا في النهاية - لقبول أي حل هزيل يفرض عليهم، لكنه يحقق الهدف الأساسي وهو عدم قيام كيانات إسلامية في أوروبا، وعند التأمل الدقيق في مجريات الحوادث، نجد أن المؤامرة التي عبر عنها Radovan Karadzic «كرادزك» فقد نفذت ولكن بأسلوب ذكي في ظاهرة رحمة وإنسانية.

٤ - قضية جامو وكشمير:

كثيراً ما تسمى الصحف الغربية الهند بأنها أكبر ديمقراطيات العالم، وتشير إلى أنها الدولة التي قامت على مبادىء المهاتما غاندي في السلام وعدم العنف. لكن هذه المبادىء الخلابة تختفي تماماً حين يكون التعامل مع

المسلمين، وكأنها تكرار لنظرية الإستعماري العتيق اللورد كرومر اخر مندوب سام بريطاني في مصر، حين كان يقول إن الديمقراطية هي لنا، وأن المصريين لا يستحقونها"، وهذا التناقض بين الشعارات الجذابة، والممارسات الواقعية، يظهر في معاملة الهندوك للشعب المسلم في الهند عموماً حيث أصبح القتل العشوائي، وهدم المساجد والمؤسسات العلمية عادة شائعة، ويتبع الهنود استراتيجية خاصة تقوم على كسب الوقت وتخدير المسلمين، كما حدث بالنسبة لهدم المسجد "باباري" في مدينة فيوديا حين زعم المتطرفون أنه يقوم على مكان ولادة الإله الهندوكي راما، وبعد هدمه تظاهرت الحكومة الهندية بالإستنكار، ورفعت الأمر للقضاء، لكن النتيجة العملية أن القضية ماتت مع الزمن ونجحت إستراتيجية التخدير.

على أن التناقضات الهندية تظهر أكثر في موقعها من حقوق أهل مقاطعة جامو وكشمير فقرار الأمم المتحدة ١٩٤٧ قضى بتقسيم شبه القارة الهندية الى دولتين هما الهند وباكستان، وقضى صراحة على حق كل إقليم ذي أغلبية إسلامية بالانضمام لباكستان هو قرار ينطبق بصورة واضحة على جامو وكشمير، حيث تبلغ نسبة المسلمين (٨٠٪) من مجموع السكان البالغ عددهم عشرة ملايين، إلاّ أن الهند تجاهلت هذا القرار الواضح، وصمت آذنيها عن سماع الدعوات لتنفيذه، وكان من المبررات التي إستندت إليها، أن حاكم المقاطعة مهراجاً هندي، علماً بأن وجود هذا المهراجا -في حد ذاته - وصمة عار فظيعة في تاريخ الإنسانية، ذلك أن الاستعمار البريطاني باع هذه المقاطعة في عام ١٨٤٦ إلى جده المهراجا غلاب بسبعة ملايين روبية في ذلك الزمن حين كانت الشعوب تباع وتشترى على موائد الطعام!

ومن الحجج الهندية أيضاً أن عائلة نهرو المشهورة تتحدر من إقليم كشمير مما يجعل لها مكانة خاصة في تاريخ الهند، وهذه المبررات التافهة تذكر بدعوة الحق التاريخي الزائف التي شهرها الصرب في البوسنة وكوسوفا واستند اليها اليهود الصهاينة في فلسطين مما سبق ذكره في هذا البحث.

واستمر هذا الموقف الهندي قرابة خمسين سنة تخللتها حروب وثورات من جانب الشعب الكشميري الذي ظل يطلب حقه، كما صدرت قرارات من الأمم المتحدة تؤكد حقه في تقرير المصير في إستفتاء حر نزيه، ومع أن هذه القرارات قد تضمنت تراجعاً عن قرار الامم المتحدة الأول الواضح الذي يؤكد حق المقاطعة في الإنضمام الفوري لباكستان، إلا أن الشعب الكشميري وباكستان وافقوا على هذه القرارات حرصاً على السلام، وتفادي سفك الدماء، لكن الهند رفضت الإنصياع لهذه القرارات، ولم تقف عند هذا الحد بل أخذت تقوم بإجراءات عسكرية مختلفة، وفي كل مرة تنشب ثورة شعبية تذكر بالحق المهضوم ترد الهند بإطلاق جنودها لإرتكاب أبشع أنواع الجرائم، بما فيها هدم المساجد على رؤوس المصلين، وقتل النساء والأطفال، كما أثبتت التقارير المحايدة، وقد ذكر مراسل جريدة «الجارديان» البريطانية أن قرية بكاملها هي قرية «كونان» قرب خط التماس بين الهند وباكستان تعرض رجالها للقتل العشوائي أما النساء فقد أباحتهم القيادة الهندية للضباط والجنود.

إن قضية كشمير مثال واضح لتجاهل حقوق الإنسان، والإستهتار بالقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، وخصوصاً من دولة تتلفح بقناع الديمقراطية، والغيرة على الحريات الأساسية، ومع ذلك فإن موقفها يقابل بالبرود والإستخفاف من جانب الأسرة الدولية.

لقد أطلقت السيدة بناظير بوتو رئيسة وزراء باكستان السابقة صيحة نذير في مقال نشرته في جريدة نيويورك في يونيو ١٩٩٩م قالت فيه «أن كارثة كوسوفا يجب أن تذكرنا بوجوب إطفاء النيران قبل إستفحالها، وقالت أن حقيقة امتلاك الهند وباكستان الآن القنبلة النووية لن يجعل الحرب بينهما محدودة، وسوف تصل آثارها إلى مناطق كثيرة من العالم».

خاتمة:

ليس غريباً أن يؤيد العرب المسلمون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حين يجدون فيه مجموعة من المباديء الإنسانية السامية، التي تتفق مع دينهم وتقاليدهم، والتي عاشوها بالفطرة ؟ قبل أن يعرف الإنسان المعاهدات والمواثيق الدولية، نقول ذلك دون أن نغفل عن حقيقة واضحة يكابد منها عالمنا المعاصر وهي أن نزعة الإنسان القديمة للسيطرة والظلم والتحكم كثيراً ما تطل برأسها من فوق القيم الخلقية والمباديء الإنسانية. وفي حالات كثيرة تستخدمها المؤسسات لتنفيذ المآرب والمصالح الوطنية، ونستطيع أن نشير إلى

حالات كثيرة وقع فيها الإعتداءات العسكرية على شعوب صغيرة وفرض عليها الحصار تحت أعلام الأمم المتحدة، وكذلك شاهدنا خرق إستقلال دول أخرى وطمس حقوقها بدعوى الغيرة على حقوق الإنسان، مما ألقى ظلالة من الشك واليأس ودفع الكثيرين للاعتقاد بأن هذه المواثيق والمؤسسات لم تقم أصلاً إلاّ للحفاظ على الأمر الواقع الدولي، وتحكم الدول الكبيرة في الكيانات الصغيرة، ومنع الاستقطاب الذي يفرز قوى مستقلة، ومع الإعتراف بهذه الحقائق المؤلمة التي تعود لضعف الإنسان وإنسياقه وراء شهواته، إلاّ أننا نرى في ميثاق الأمم المتحدة، وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أهدافاً مثالية تلبي حاجات الإنسان للأمن والسلام، ومن الضروري المحافظة عليها وتطويرها نحو الأحسن، وإحاطتها بضمانات جماعية حتى تؤدي أهدافها النبيلة بصورة أحسن تنفيذاً لتوصية القرآن الكريم التي تحث على التعاون على الخير "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان".

ولا شك أن واجباً كبيراً يقع على المسلمين حكاماً وشعوباً لتبيان ما يمكن أن يقدمه الإسلام من المباديء والقيم لإغناء هذه المسيرة الخيرة، ومن نافلة القول أن نؤكد أن تقيد المسلمين بحقوق الإنسان في بلادهم هي أهم دعوة لفهم الإسلام والتصدي للحملات الظالمة التي يتعرض إليها.

إن أفكاراً كثيرة تطرح اليوم لتطوير عمل منظمة الأمم المتحدة لتكون أكثر فعالية في تطويق الأزمات، ومنع الحروب، وإنهاء احتكار الدول الكبرى للمنظمة الدولية، وهي أفكار تستحق العناية، ذلك لأن إضطراب التوازن الدولي، وإشاعة اليأس من جدوى المنظمات العالمية والمواثيق سوف يقود – حتما– لمصادمات كثيرة أو صغيرة ليست في صالح أحد، ومن العبث الإعتقاد بأن دولة واحدة أو كتلة واحدة تستطيع أن تفرض إرادتها على العالم كله بالقوة المسلحة لمدى غير محدود، والبديل عن هذه المخاوف والإحتمالات هو أن يحتل العقل الراشد مكانه في توجيه سياسة الدول. وأن تزول إلى غير

---

(١) اقتباس عبدالقادر عودة «التشريع الجنائي في الإسلام».